



# رؤية مجتمع الأعمال لمستقبل الصادرات المصرية

مبادرة إكسبولينك في توحيد جهود مجتمع الأعمال  
نحو نظرة موحدة لمستقبل الصادرات المصرية

17 يناير 2023



expoolink

EGYPTIAN EXPORTERS ASSOCIATION  
جمعية المصدرين المصريين

# المشاركون في هذه الرؤية

اتحاد الصناعات المصرية  
اتحاد الغرف التجارية  
جمعية رجال الأعمال المصريين  
الجمعية المصرية لشباب رجال الأعمال  
جمعية رجال أعمال الاسكندرية  
غرفة التجارة الأمريكية  
كافة المجالس التصديرية السلعية  
خبراء مستقلون في التجارة والصناعة

قام بالبحث العلمي والصياغة للرؤية المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES



expoolink  
EGYPTIAN EXPORTERS ASSOCIATION  
جمعية المصدرين المصريين



الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية  
Federation of Egyptian Chamber of Commerce  
FEDCOC



إتحاد الصناعات المصرية  
FEDERATION OF EGYPTIAN INDUSTRIES



EXPORT COUNCIL  
BUILDING, REFRACTORY & METALLURGY INDUSTRIES  
المجلس التصديري لمواد البناء والحرايات والصناعات المعدنية



المجلس التصديري للحاصلات الزراعية  
AGRICULTURAL EXPORT COUNCIL



المجلس التصديري للصناعات الغذائية  
FOOD EXPORT COUNCIL



ENGINEERING  
EXPORT COUNCIL OF EGYPT  
المجلس التصديري للصناعات الهندسية



APPAREL  
EXPORT COUNCIL OF EGYPT  
المجلس التصديري للملابس الجاهزة



EXPORT COUNCIL  
PRINTING, PACKAGING & PAPER  
المجلس التصديري للطباعة والتغليف والورق



EGYPT TEXTILES & HOME  
TEXTILES EXPORT COUNCIL  
المجلس التصديري للغزل والمنسوجات  
والمفروشات المنزلية



THE EXPORT COUNCIL  
FOR MEDICAL INDUSTRIES  
المجلس التصديري للصناعات الطبية



Leather Export  
COUNCIL OF EGYPT  
المجلس التصديري للجلود والأحذية والمنتجات الجلدية



Chemical  
& Fertilizers Export Council  
المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة



EJB | الجمعية  
المصرية  
لشباب  
الأعمال



Egyptian Businessmen's Association  
جمعية رجال الأعمال المصريين



Alexandria Business Association  
جمعية رجال أعمال إسكندرية



American Chamber  
of Commerce in Egypt

# محتويات العرض

1. هدف الرؤية
2. المنهجية
3. الأسئلة الأساسية المطروحة
4. أهم عناصر الدائرة المكتملة من الإصلاحات للوصول إلى المستقبل المنشود للصادرات السلعية

## (1) الهدف



تهدف هذه الورقة إلى إعلان رؤية القطاع الخاص، لكيفية تحقيق مصر لكامل قدراتها التصديرية التي تتناسب مع ثرواتها وموقعها الجغرافي المتميز، ومن ثم تتبوأ الموقع الذي يليق بها على الخريطة العالمية للصادرات السلعية الآن ومستقبلاً. وبالتالي يتخطى هدف الورقة مجرد زيادة الصادرات المصرية أو حل بعض المشاكل الجوهرية المعروفة للجميع.

## (2) المنهجية



تعرض الرؤية من خلال طرح مجموعة من الأسئلة للاجابه عليها بهدف الوصول إلى "الدائرة المكتملة" من الإصلاحات الضرورية للوصول بمصر إلى المكانة التي تستحقها، ليس فقط في التصدير ولكن أيضا في الإنتاج والاستثمار والتشغيل.

## (3) الأسئلة الأساسية المطروحة:-

1. لماذا تحتاج مصر إلى إستراتيجية تصدير جديدة؟ وما أهمية وجود رؤية لمجتمع الأعمال من القطاع الخاص تحديداً؟

2. ما هي نقاط البداية لفكر إستراتيجي سليم ومختلف عما سبق؟

3. ما هي الشروط المسبقة للنجاح في وضع وتنفيذ إستراتيجية تصدير جديدة؟

4. ما هي عناصر "الدائرة المكتملة" من الإصلاحات؟



## (3) الأسئلة الأساسية المطروحة:-

1. لماذا تحتاج مصر إلى إستراتيجية تصدير جديدة؟ وما أهمية وجود رؤية مجتمع الأعمال من القطاع الخاص تحديداً؟

2. ما هي نقاط البداية لفكر إستراتيجي سليم ومختلف عما سبق؟

3. ما هي الشروط المسبقة للنجاح في وضع وتنفيذ إستراتيجية تصدير جديدة؟

4. ما هي عناصر "الدائرة المكتملة" من الإصلاحات؟



# أولاً: لماذا تحتاج مصر إلى إستراتيجية تصدير جديدة؟ وما أهمية وجود رؤية مجتمع الأعمال من القطاع الخاص تحديداً؟

- صادرات مصر بشكل عام ضعيفة للغاية، ولا تتناسب مع قدراتها الحقيقية.
- عدم نجاح المحاولات السابقة لوضع وتنفيذ إستراتيجية تصدير صحيحة على أرض الواقع يشير إلى افتقارها لعناصر النجاح .
- على رأس هذه العناصر أن تكون مبنية على رؤية مجتمع الأعمال من القطاع الخاص المسئول الأول عن الإنتاج والتصدير، وليس على رؤية الدولة منفردة لما تتمنى تحقيقه.





# أولاً: لماذا تحتاج مصر إلى إستراتيجية تصدير جديدة؟ وما أهمية وجود رؤية مجتمع الأعمال من القطاع الخاص تحديداً؟

- الإستراتيجية الجديدة المطلوبة مُلحة للغاية في الوقت الحالي، نتيجة للتغيير الكبير في الظروف الاقتصادية العالمية نتج عنها تحديات كبيرة تواجهها مصر.
- وفي نفس الوقت نتج عن نفس الظروف فرص جديدة لمصر في الإستثمار والتصدير، لن تتحقق إلا من خلال إستراتيجيات جادة عاجلة بفكر مختلف تماماً عن كل ما سبق، لأنها كلها فرص ذات نطاق زمني محدود تتصارع عليها كل الدول المنافسة لمصر تصديرياً.
- على المدى القصير والطويل على حد سواء فإن زيادة الصادرات السلعية هي ركن أساسي في حل مشاكل مصر الاقتصادية الحالية من خلال تخفيف مشكلة الديون الخارجية.



## 3) الأسئلة الأساسية المطروحة:-

1. لماذا تحتاج مصر إلى إستراتيجية تصدير جديدة؟ وما أهمية وجود رؤية مجتمع الأعمال من القطاع الخاص تحديداً؟

2. ما هي نقاط البداية لفكر إستراتيجي سليم ومختلف عما سبق؟

3. ما هي الشروط المسبقة للنجاح في وضع وتنفيذ إستراتيجية تصدير جديدة؟

4. ما هي عناصر "الدائرة المكتملة" من الإصلاحات؟



## ثانياً: ما هي نقاط البداية لفكر إستراتيجي سليم ومختلف عما سبق؟

احترام المبادئ الحاكمة لتحقيق تغيير فعلي في الأداء وأولها التركيز على حل جذور المشاكل وليس عرضها.

بما أن التصدير حلقة من حلقات منظومة مكتملة، فلا يمكن زيادة الصادرات بشكل فعال إلا بحل المشاكل المرتبطة بالمنظومة كلها، بغض النظر عن وجود حلقات قوية وكفء. **فقوة أي سلسلة تتحدد بأضعف حلقاتها.**

التركيز على الصناعات التحويلية بشكل خاص حيث القطاعات الأكثر معاناة.

قناعة الجميع أنه فيما يخص تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام، وزيادة الصادرات بشكل خاص يجب السعي إلى تحقيق الطريق الأعلى (The High Road) وليس الطريق الأدنى (The Low Road) للهدف كما يتبين من الشكل التالي.

# الطريق الأعلى مقابل الطريق الأدنى

**(أ) الطريق الأعلى:** بناء قدرات جديدة، واقتصاد تنافسي، واصلاح مؤسسي، وكفاءة المؤسسات المسئولة، طفرات تصديرية تستفيد من كامل قدرات مصر ودخول قطاعات جديدة، إلخ

**(ب) الطريق الأدنى:** نمو متواضع، ومبني على الدعم، والاستثناءات والحلول المؤقتة ومجزأة لمشاكل المصدرين، والاعتماد على صناعات غير تنافسية ذات قيمة مضافة منخفضة، إلخ

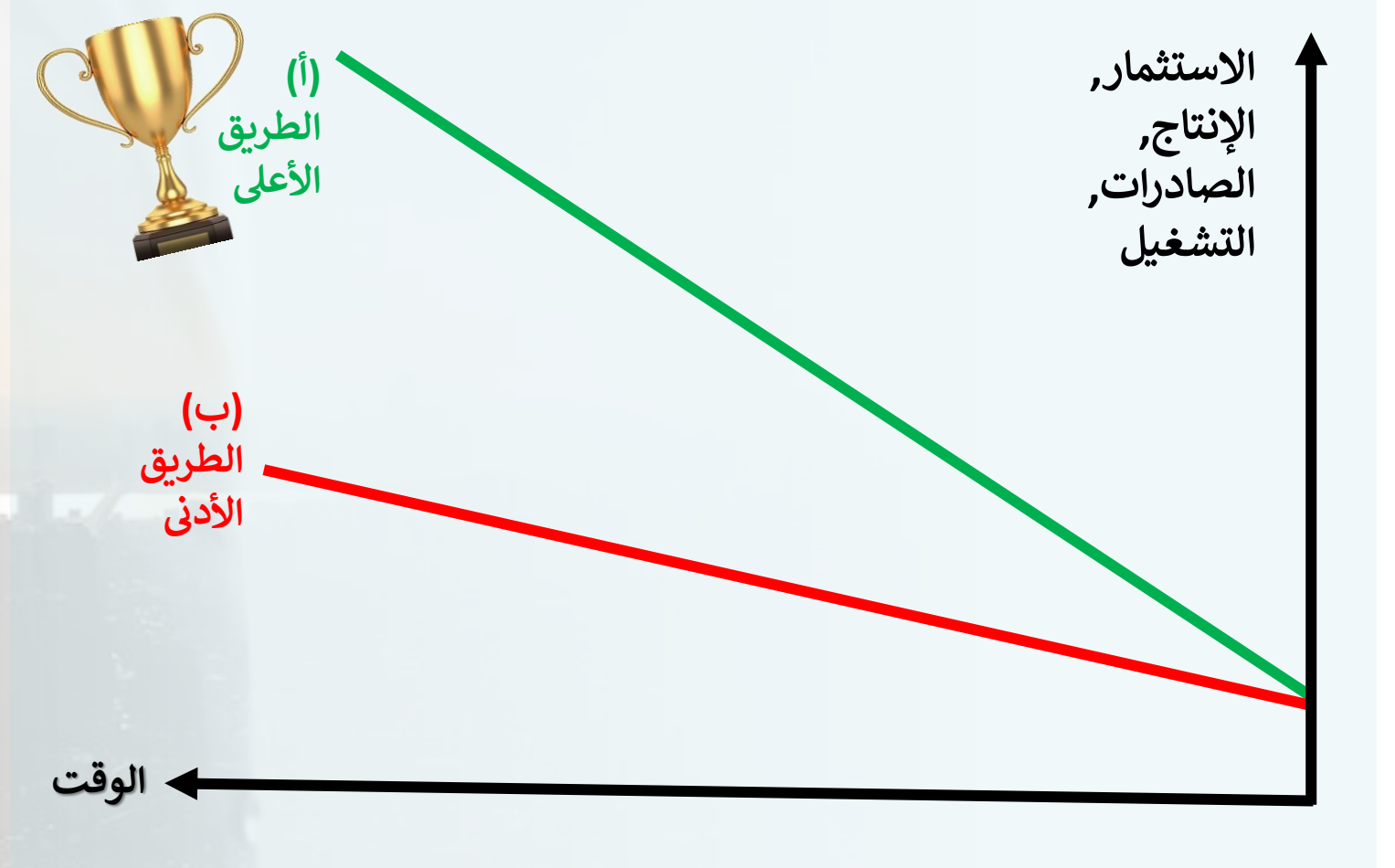


(أ)  
الطريق  
الأعلى

(ب)  
الطريق  
الأدنى

الاستثمار،  
الإنتاج،  
الصادرات،  
التشغيل

الوقت



## (3) الأسئلة الأساسية المطروحة:-

1. لماذا تحتاج مصر إلى إستراتيجية تصدير جديدة؟ وما أهمية وجود رؤية مجتمع الأعمال من القطاع الخاص تحديداً؟

2. ما هي نقاط البداية لفكر إستراتيجي سليم ومختلف عما سبق؟

3. ما هي الشروط المسبقة للنجاح في وضع وتنفيذ إستراتيجية تصدير جديدة؟

4. ما هي عناصر "الدائرة المكتملة" من الإصلاحات؟



## ثالثاً: ما هي الشروط المسبقة للنجاح في وضع وتنفيذ إستراتيجية تصدير جديدة؟

- تعاون الجهات الحكومية المختلفة في تحقيق الأهداف المرجوه للصادرات المصريه ، بدلا من الوضع الحالي الذي تتنافس فيه الجهات المختلفة على حساب الإنتاج بشكل عام والصادرات بشكل خاص.
- انتقال الالتزام السياسي بأولوية التصدير من أعلى مستويات القرار إلى كل المستويات التنفيذية حتى يغطي الهيكل الحكومي بأكمله بما فيها الجهات السيادية والاجهزه البيروقراطية المتعاملة بشكل مباشر مع أصحاب المصالح.
- العودة بوزارة المالية إلى دورها الأصلي من توفير الموارد، وعدم التدخل في فنيات القطاعات المختلفة، كما حدث في برنامج المساندة التصديرية.
- البدء الفوري في الإصلاح التشريعي و المؤسسي لكونهما المسئولان عن ضعف الأداء الحالي في كل المجالات.

## ثالثاً: ما هي الشروط المسبقة للنجاح في وضع وتنفيذ إستراتيجية تصدير جديدة؟ ... (تابع)

- التطبيق الجاد و السريع لوثيقة ملكية الدولة التي اعلن عنها في اليوم الأخير من عام 2022 و التي تقضي بخروج الدولة والجيش و الجهات السيادية المختلفة من أنشطة اقتصادية حالية ومستقبلية.
- إنهاء التداخل بين دور منظمي القطاعات (regulators) والعاملين فيه، فلا يجوز أن يضع المنظم القواعد ويدخل في التنفيذ منافساً للقطاع الخاص.
- وجود نظام رقابي فعال لأداء الحكومة بشكل عام، من خلال تقييم دورها، تقوم به جهات محايدة غير حكومية وجمعيات تمثل المستفيدين، بدلا من النظام الحالي الذي تقوم من خلاله الحكومة بتقييم أدائها بنفسها بلا مراجعة .

## ثالثاً: ما هي الشروط المسبقة للنجاح في وضع وتنفيذ إستراتيجية تصدير جديدة؟... (تابع)

- تحقيق تفاعل حقيقي بين المصدرين والمسؤولين الحكوميين في كل مراحل وضع السياسات بما يسمح بتحليل علمي للتكلفة والعائد قبل تبني سياسات بعينها. إن تبني سياسات غير مدروسة بشكل كاف يؤدي إلى أضرار يصعب علاجها، حتي لو تم الرجوع عن هذه السياسات لاحقاً.
- توفير المعلومات التفصيلية بشكل جاد، فبدون قواعد بيانات رقمية شاملة ومتصلة ومحدثة على جميع المستويات، لا يمكن وضع السياسات بشكل سليم ومتابعة الأداء بصورة جادة.
- اعداد و تنفيذ دراسات تفصيلية عن إمكانيات كل القطاعات التصديرية، بما فيها المقارنة المستمرة بالدول المنافسة، و الإستفادة بشكل فعال من دور التمثيل التجاري.



### (3) الأسئلة الأساسية المطروحة:-

1. لماذا تحتاج مصر إلى إستراتيجية تصدير جديدة؟ وما أهميه وجود رؤية مجتمع الأعمال من القطاع الخاص تحديدا؟

2. ما هي نقاط البداية لفكر إستراتيجي سليم ومختلف عما سبق؟

3. ما هي الشروط المسبقة للنجاح في وضع وتنفيذ إستراتيجية تصدير جديدة؟

4. ما هي عناصر "الدائرة المكتملة" من الإصلاحات؟





## رابعاً: ما هي عناصر "الدائرة المكتملة" من الإصلاحات؟

- تغييرات تشريعية ومؤسسية ضرورية من شأنها خلق مناخ مناسب لتعزيز القدرة التصديرية لمصر، وتحديدًا وضع التصدير كأولوية أولى.
- تغييرات جذرية في منظومة إجراءات التصدير والاستيراد، بما يضع مصر على نفس مستوى الدول المنافسة اقليمياً وعالمياً.
- طرح قطاعي لأهم الإصلاحات المطلوبة المرتبطة بقطاعات بعينها وفقاً لقواعد معلومات متكاملة عن إمكانات الإنتاج الحالية، وفرص التصدير المستقبلية وما يجب تذليله من عقبات وتبنيه من سياسات لتحقيق الأهداف، مع وضع آلية لتحديث دوري لقواعد البيانات.

تغييرات

تشريعية

ومؤسسية

ضرورية

تغييرات جذرية

في منظومة

التصدير

والاستيراد

طرح قطاعي لأهم الإصلاحات المطلوبة المرتبطة بقطاعات بعينها

# تترابط كل هذه العناصر لتخلق الدائرة المكتملة من الإصلاحات، التي من شأنها تحقيق الأهداف الثلاثة المطلوبة: -

- أولاً: توفير المناخ الملائم الذي يسمح بإنطلاق التصدير.
- ثانياً: توفير المعلومات التي تسمح بوضع السياسات التفصيلية، التي تساعد على تحقيق هذه الفرص، لكل قطاع وتحديد الجهة المسؤولة عنها، والإطار الزمني الضروري للتنفيذ.
- ثالثاً: خلق الحافز للقطاع الخاص المصري والأجنبي، للتوسع في الاستثمارات بما يسمح بتحقيق طفرة كمية ونوعية في الصادرات المصرية.

المرتبطة بقطاعات بعينها

# تغييرات مؤسسية ضرورية من شأنها خلق مناخ مناسب لتعزيز القدرة التصديرية لمصر، وتحديدًا وضع التصدير كأولوية أولى

- تنقية القوانين من خلال تفعيل جاد لمبادرة «إرادة» بإطار زمني محدد بالتزامن مع التغييرات الأخرى المطلوبة.
- تغييرات في الاطار المؤسسي العام بما يحقق الحوكمة الرشيدة في كافة جوانب الاقتصاد (الفصل بين التخطيط والتنفيذ والتقييم). والاستيراد
- إعادة الهيئات العامة إلى وضعها الأصلي كهيئات خدمية وليس هيئات اقتصادية.
- تغييرات محددة في الإطار المؤسسي بهدف الإسراع بحل مشاكل التصدير ووضعه كأولوية مطلقة لمصر.
- تسهيل وتبسيط نظم التقاضي. إن العدالة البطيئة ظلم بين.
- إصلاحات ضرورية في منظومة التصنيع والاستثمار مع التركيز على هيئة التنمية الصناعية.

# تغييرات محددة في الاطار المؤسسي بهدف الإسراع بحل مشاكل التصدير و وضعه كأولوية مطلقة لمصر

- تفعيل دور المجلس الأعلى للتصدير بعد إعادة تشكيله بحيث يتحقق فيه التمثيل المتوازن بين ممثلي مجتمع الأعمال والتمثيل الحكومي مع وجود الترابطات الضرورية بالجهات الفنية ذات الصلة.
- أن يكون للمجلس مكتب فني حديث ومتخصص مسئول عن جمع و تحليل المعلومات.
- ضروره تمتع المجلس بالاستقلالية والتمكين الكاملين والشفافية المطلقة.
- يقوم المجلس بوضع استراتيجيه ومستهدفات التصدير التفصيلية بناء على قاعدة البيانات التي يتم جمعها و تحديثها دوريا عن القدرات الإنتاجية للقطاع الخاص في مصر وفرص التصدير وتكون قراراته نافذة.

# كلمة أخيرة

ليس هدف رؤية مجتمع الأعمال تقديم حل لكل مشكلة أو التقليل من جهود الحكومة في حل مشاكل المصدرين ولكن الهدف هو تحويل البوصلة إلى فكر مختلف يقوم على حل جذور مشاكل مصر المزمنة وليس فقط أعراضها الظاهرة وبشكل مستدام من خلال استهداف إصلاح اقتصادها الحقيقي والاستفادة من مستقبل مصر الواعد تصديريا

**التصدير هو طوق النجاة الوحيد لمصر**